

الحكومة المحلية كمدخل لانجاح المقاربة التشاركية في خدمة التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

*Local governance as an entry point for the success of the participatory approach in serving sustainable local development in Algeria*حليمة زنين^{1*}، فضيلة رحموني²Halima ZENIZEN^{1*}, Fadila RAHMOUNI²¹ جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس (الجزائر)، halima.zenizen@univ-soukahrass.dz² جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس (الجزائر)، f.rahmouni@univ-soukahrass.dz

تاريخ النشر: 2024-09-30

تاريخ القبول: 2024-09-24

تاريخ الاستلام: 2024-04-22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف أهم أوجه القصور التي تشوب منظومة الحوكمة المحلية في الجزائر من منظور مدى تفعيل مبدأ التشاركية ضمن السياسات التنموية المحلية المنتهجة، وقد توصلت الدراسة إلى أنه من أهم عوامل فشل البرامج التنموية المحلية المطبقة ضمن المساعي الإصلاحية المختلفة تكمن في عدم إحداث تحول حقيقي نحو تفعيل مبدأ التشاركية في التسيير المحلي نتيجة ضعف أطر الحوكمة المحلية، وعليه يكمن الحل في ضرورة إعادة توجيه مسار هذه الإصلاحات من خلال عدة مداخل كتبني مبدأ اللامركزية في صناعة القرار، والتسيير، ترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد، التمكين المجتمعي وتعزيز قيم المواطنة.

كلمات مفتاحية: حوكمة محلية، مقاربة تشاركية، لامركزية، شفافية.

تصنيفات JEL : P35، P41، P49.

Abstract:

This study aims to attempt to explore the most important shortcomings in the local governance system in Algeria From the perspective of the extent to which the principle of participation is activated within the applied local development policies,

The study concluded that it is one of the most important factors in the failure of local development programs implemented within the various reform endeavors It lies in the failure to bring about a real shift towards activating the principle of participation in local management as a result of weak local governance frameworks. Therefore, the solution lies in the necessity of redirecting the course of these reforms through several approaches like adopting decentralization in decision-making and management, consolidating transparency and fighting corruption, community empowerment and promoting citizenship values.

Keywords: local governance, participatory approach, decentralization, transparency

Jel Classification Codes: P35، P41، P49.

1. مقدمة:

ينقل مفهوم التنمية المحلية مسؤولية البناء التنموي من عائق السلطات الحكومية المركزية إلى مسؤولية الأفراد، إذ أن كل أفراد المجتمع مطالبون بلعب دور جزئي في المسار التنموي، حتى يحقق العدالة والاستمرارية في مكتسباته، وهذا يتطلب وجود أطر وقنوات واضحة وشفافة تسمح لهم بذلك ضمن تنظيم وآليات مشاركة فعالة.

ونظام التنمية المحلية من منظور التشاركية يعني ضرورة إحداث شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني المحلي والقطاع الاقتصادي الخاص، من خلال تنظيم سياسي وسوسيو-اقتصادي مبني على إشراك كل أفراد المجتمع بمختلف توجهاتهم واهتماماتهم وأدوارهم في مختلف مراحل اتخاذ القرارات الاستراتيجية التنموية، انطلاقاً من عملية التخطيط ومناقشة البدائل والأولويات، إلى تنفيذ هذه القرارات وتقويم نتائجها ومخرجاتها، إلا أن نجاح هذه المقاربة يتطلب وجود منظومة من المؤسسات الشرعية الممثلة للأفراد (رسمية وغير رسمية) ضمن إطار من الاستقرار السياسي والتلاحم المجتمعي، وميكانيزمات تنظيمية وأطر تشريعية تضمن العمل بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون وتداول السلطة والانفتاح على المشاركة المجتمعية، وهو ما يدعو له مفهوم الحوكمة. فغياب مثل هذه الممارسات يخلق إشكالات عدة أمام بعض الدول التي تعاني من ضعف حوكمة أنظمتها السياسية، وتعاني سياساتها الحكومية وآليات المشاركة الشعبية فيها من صور عدة لاحتكار السلطة، وتفتيش الفساد السياسي والاقتصادي، والتي أدت إلى إضعاف تمكين أفراد المجتمع من المساهمة الفعلية في العملية التنموية وتحسين ظروف عيشهم، وتقرير مصيرهم الاقتصادي والاجتماعي.

وبناء على ماسبق تهدف الدراسة للإجابة على الإشكال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يرتبط إنجاح مسار تفعيل المقاربة التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر بترسيخ

العمل بمبادئ الحوكمة في التسيير المحلي؟

وللغوص أكثر في مختلف جوانب الموضوع ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما هو واقع ممارسات الحوكمة المحلية في الجزائر؟

✓ ما هي أبرز الإشكالات والتحديات التي تحيط بمسعى تفعيل المسعى التشاركي في التنمية

المحلية بالجزائر؟

✓ ما مدى ارتباط فشل تفعيل النهج التشاركي بطبيعة ممارسات الحوكمة المحلية في الجزائر؟

✚ أهمية الدراسة وأهدافها:

يرتبط مدى نجاح تفعيل المقاربة التشاركية في التنمية المحلية بمدى وجود منظومة قوية للحكم الراشد على المستوى الوطني والمحلي، التي تعد من أهم شروط بناء النظم الاقتصادية الديمقراطية، وتدعو له بقوة جل المنظمات الدولية المتخصصة بقضايا التنمية لأهميتها في وضع وتسطير الأطر والضوابط السليمة والفعالة في الإدارة المحلية. لذا تهدف الدراسة للوقوف على واقع هذه الممارسات في الجزائر والخوض في أسباب وعوامل فشل العديد من السياسات والبرامج الإصلاحية الرامية لتفعيل مبدأ التشاركية في الإدارة المحلية، ومدى ارتباطها بضعف العمل بأطر الحوكمة، وتكمن أهميتها في محاولة تحديد أبرز الجوانب والأولويات التي من الضروري التركيز عليها للخروج من حلقة فشل مساعي ترسيخ التشاركية في المسعى التنموي المحلي وما انعكس به على تعطيل الحركية التنموية الوطنية الشاملة.

✚ **منهجية الدراسة:** للخوض في أبعاد الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بموضوع الحوكمة المحلية والنهج التشاركي في التنمية المحلية، وكذا الاعتماد على مجموعة الإحصائيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من أجل الوقوف على واقع تفعيل النهج التشاركي في التنمية المحلية في الجزائر و درجة العمل بمبادئ الحوكمة ضمن سياساتها.

✚ الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة المعتمدة في إعداد هذه الدراسة نجد:

• قصار الليل جلال، ناجي عبد النور، نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث، العدد 5، أبريل 2008: تهدف الدراسة لإبراز العلاقة بين الحكامة المحلية والمقاربة التشاركية ودورها في دفع التنمية المحلية بالجزائر، وقد توصلت إلى أن هناك العديد من المعوقات أمام هذا المسعى تتعلق أساسا بالبيئة الإدارية والسياسية، وتوصي بضرورة توفير مناخ اقتصادي واجتماعي وسياسي ملائم بمنح المؤسسات المحلية مزيدا من الاستقلالية وفي إطار من الشفافية وقوة المساءلة.

• Eljaddaoui,A et Eljeddaoui,S, la mise en place de l'approche participative territorial : quels outils communicatifs indispensables , pour le développement
revue AME, vol 2, n 03, juillet 2020

تهدف الدراسة لتوضيح استراتيجية الاتصال كأحد دعائم نجاح تطبيق المقاربة التشاركية في التنمية المحلية، خاصة على مستوى الاتصال المؤسسي والاتصال المجتمعي.

قدم الكاتب تجارب دولية في تفعيل التشاركية من خلال استراتيجيات طبقت في عدة بلدان، والتي تعتبر نماذج ناجحة للتحويل نحو تنمية محلية قوية ومتوازنة مبنية على نهج تشاركي سليم ومتكامل، وهي تجارب يمكن محاكاتها والاستفادة من أبرز محركاتها للاقتداء بها على الصعيد الوطني.

2 الحوكمة المحلية والتنمية المحلية المستدامة: المتطلبات والشروط:

1.2. الحوكمة كإطار لإعادة تعريف الأدوار وتوزيع السلطات:

يعبر مفهوم الحوكمة عن فلسفة تنظيمية ووظيفية تهدف لإرساء تكامل وتناسق في الأدوار والغايات بين مجموعة من الفاعلين، تربطهم أشكال وصور عدة من العلاقات والتفاعلات والتأثيرات المتبادلة، والتي يتم إدارتها من خلال آليات وممارسات وضوابط تفرض العمل بمجموعة من المبادئ تتمحور حول الشفافية، العدالة، المساءلة، الديمقراطية وسيادة القانون (نجاح، 2017، صفحة 75). ومنذ نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي اتجهت المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة في الإشكالات التنموية إلى تبني مفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد كضرورة لنجاح المساعي الحكومية نحو تحقيق التنمية، على اعتباره المنهج الذي يمكن الدول النامية بالدرجة الأولى من إيجاد حلول لإخفاقاتها المتلاحقة نتيجة قصور وعدم فاعلية أنظمتها وسياساتها، كما يوفر حماية واستقرار لاقتصادات الدول المتقدمة لمواجهة تبعات الاعتماد على ميكانيزمات السوق ومبادئ الحرية الاقتصادية كمنظم للمعاملات، و عدم قدرة أطر الرقابة لديها من وضع الضوابط الكافية والتعامل مع الصدمات والأزمات الاقتصادية والمالية الناتجة عنها والتي انعكست سلبا على اقتصاداتها.

ولا يقتصر توظيف مفهوم الحوكمة كإطار للتسيير الأمثل للوحدات الاقتصادية كشرركات القطاع الخاص وحسب، بل إن تطبيقاته تشمل كذلك الهيئات والمؤسسات العامة، نتيجة ما تعانيه من مظاهر عدة للفساد المالي والاقتصادي، بل وازدادت أهميتها كأداة مهمة وفاعلة لتعزيز القيم الديمقراطية وتفعيل العلاقة القائمة بين المواطنين (أفراد ومؤسسات) من جهة والحكومة من جهة أخرى، كاستراتيجية لتطوير عقد اجتماعي جديد لا تكون الحكومة اللاعب الوحيد فيه بل يشاركها لاعبون آخرون يمارسون دورهم الفاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوكل لهم جزء من سلطة القرار والرقابة والإشراف.

هذا المنظور هو ما يركز عليه تعريف البنك الدولي لمفهوم الحكومة، الذي يرى أنها: الممارسات والأجهزة والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في الدول من أجل تحقيق الصالح العام، بما يشمل عليه من عملية اختيار القائمين على هذه السلطة ومراقبتهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفعالية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية(الشامي، 2018، صفحة 25).

وتشمل تطبيقات الحكومة ضمن هذا المنظور كل ما يسمح بالإدارة الكفؤة لموارد المجتمع، والعمل على تطويرها وعلى تحسين نوعية الحياة للأفراد، لذا يستخدم مفهوم الحكومة من طرف العديد من المؤسسات الدولية كمؤشر عن مدى نجاعة أنظمة الحكم والسلطات في تحقيق تنمية محلية ووطنية مستدامة، في إطار من المشاركة والشفافية والمساءلة والثقة المتبادلة بين أنظمة الحكم والمحكومين، بل والأكثر من هذا هو يعبر عن مدى وجود آليات ووسائل تسمح للمواطنين وكل المجتمع بتقاسم السلطة وممارسة الرقابة على أداء الحكومات، كما يشير له من زاوية أخرى تعريف منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) للحكومة بأنها: استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عادلة ومستدامة.

2.2. الحكومة المحلية وجودة التسيير المحلي:

ينصب الاهتمام في تطوير منظومة إدارة محلية تركز على مبادئ الحكومة على ضرورة أن تتسم عملية صنع القرارات الحكومية بمستويات مرتفعة من الجودة وفي إطار من المشاركة السياسية، عن طريق تمثيل ديموقراطي لجميع القوى الفاعلة، هذه الجودة ترتبط بمدى قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تنموية فعالة تتماشى مع تطلعات مختلف أصحاب المصلحة والشرائح الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتترجم حلولاً توافقية يلمس نتائجها الجميع (Hove، 2012).

ويكمن التحدي الأكبر أمام الحكومات في إقامة شبكة علاقات وثقة قوية مع مختلف أصحاب المصلحة (سواء كقطاع اقتصادي خاص أو المجتمع المدني ومؤسساته) ، والتقرب منهم بفتح قنوات من تفويض السلطة والتواصل الدائم، بهدف توسيع المشاركة الجماهيرية في صناعة القرارات المرتبطة بالمسار التنموي المحلي والوطني، وهذا من خلال تعزيز اللامركزية وفتح المجال أمام المواطنين للتعبير عن متطلباتهم واحتياجاتهم التنموية وترجمة هذه المتطلبات ضمن المشاريع والبرامج التنموية المتبناة، وهو ما يبرز ضرورة تفعيل الممارسات الحكومية على النطاق المحلي والعمل على وضع الضوابط الكافية وفق صيغ ديموقراطية شفافة وعادلة حتى يؤدي هذا التوجه اللامركزي ثماره المرجوة.

2.3 الحوكمة المحلية ومداخل دعم البناء التنموي المحلي:

تعتبر الحوكمة المحلية محركاً مؤسسياً للتنمية على جميع المستويات، إذ تعد الإطار الذي يزيد من كفاءة الإدارة المحلية في توظيف الموارد المحلية وترشيد النفقات، كما يعزز لامركزية القرار الحكومي ويزيد من رشادته من خلال توفير بيئة ملائمة لنجاح مشاريع التنمية محلياً، في إطار من التوافق والتشارك، ووفق رؤية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار جميع الخصوصيات المحلية، وهذا يمكن أن يتحقق عبر العديد من المداخل نوجز أهمها في النقاط التالية:

• **تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية:** أبرز ما تُنادي به اللامركزية هو إمكانية دفع عجلة التنمية بالاعتماد على خصوصيات كل منطقة بعينها، فهي تسمح بتكييف القرارات والبرامج وفق خصوصيات المناطق المختلفة وضمن مواردها واحتياجاتها وتزيد من مرونة التعامل مع الإشكالات المتعلقة بالتمويل و سلطة القرار، مع توفير هامش حماية كاف خلال عملية تفويض السلطة ومنح استقلالية للهياكل والجماعات المحلية من خلال تمثيل جيد وديموقراطي، لذا فالتحدي الأبرز هنا يكمن في كيفية إيجاد نظام جيد للتنسيق المستمر بين السلطات المحلية والسلطة المركزية وهو ما يمكن أن تحققه منظومة حوكمة محلية قوية.

• **مكافحة مظاهر الفساد:** يشكل الفساد نزيفاً في الجسد المالي والاقتصادي للدولة والمجتمع، فهو هدر للموارد والفرص الاقتصادية، إذ تسمح أطر الحوكمة المحلية بغلق الثغرات أمام مختلف فرص ممارسات الفساد الاقتصادي والإداري من خلال تقوية أطر الرقابة والمساءلة، ولا تكون هذه مسؤولية الحكومة وحدها إنما تجند منظومة الحوكمة القوية كافة قطاعات المجتمع وفئاته لمحاربة هذه الظاهرة والحد منها.

• **تحقيق الشفافية:** فتوفير معلومات كاملة ومتاحة للجميع هو خطوة أولى هامة أمام نجاح تجسيد البرامج التنموية من خلال تغذية عمليات صناعة القرارات في مختلف مراحلها ولمختلف أطرافها بالموارد المعلوماتية اللازمة لاختيار البدائل المثلى والتوافقية، ويتحقق هذا من خلال الحرص على الإفصاح والوضوح عن كافة المعلومات والبيانات لكل الجماعات ذات العلاقة عن السياسات وعمليات صناعة القرارات العمومية. فمنظومة الحوكمة القوية التي تعزز حجم الشفافية تقرض فتح قنوات اتصال عدة بين مختلف الفاعلين في القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي، وتوفير مصادر متعددة للمعلومات والحقائق، وتدعو لترسيخ ثقافة الإفصاح والوضوح وهو ما ينعكس على جودة القرارات المتخذة ونجاعة عمليات تنفيذها.

• **إقرار مبدأ النجاعة والفعالية:** إن العمل بمبادئ الحوكمة يساهم في بناء التنظيمات المثالية في الإدارة المحلية سواء فيما تعلق بتوزيع السلطات ومشاركتها، أو من حيث نظم التعيينات وتثمين الكفاءات، مما

ينعكس على أداء الإدارة المحلية العمومية، ويسمح لها بالإدارة الكفؤة للموارد المتاحة، وتحقيق النجاعة القصوى في النتائج المرجوة (سعيداني، 2018، ص: 199).

• **تفعيل مبدأ الاستدامة والشمولية:** تؤدي نظم الإدارة المحلية القائمة على مبادئ الحوكمة إلى وضع سياسات واتخاذ قرارات تعكس حلولاً توافقية وتشاورية تم إشراك كل أصحاب المصلحة في اتخاذها، بالتالي فهي تأخذ بعين الاعتبار وتغطي كل القضايا التنموية بمختلف أبعادها، كما أن العمل بمبادئ العدالة يسمح بإدارة مستدامة للموارد سواء كانت، مالية، بشرية أو طبيعية وبيئية.

3. المشاركة كأحد ركائز الحوكمة المحلية: من حوكمة محلية إلى حوكمة محلية تشاركية:

يعتبر المنطلق الأساسي لمفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد هو اعتقاد أساسي بأن إدارة الشأن العام أصبحت عملية متشابكة ومعقدة (بالنظر للمتطلبات التنموية الداخلية المتداخلة، وضغوط فرضتها المعطيات الدولية) بحيث أصبحت معها الدولة عاجزة على تحقيق رشادة في الحكم دون إشراك مختلف الفاعلين السوسيو اقتصاديين في معادلة التنمية وتوجهاتها وبرامجها، وهذا من خلال بناء منظومة متكاملة من الضوابط الإشرافية والتنسيقية التي تضمن الخروج من هذه الشراكة بعوائد تترجم في تحسين الواقع التنموي المحلي والوطني.

1.3. مستويات التشاركية في التنمية المحلية وأهمية الحوكمة:

تعمل المشاركة في الإدارة المحلية على تعزيز العلاقة بين الهيئات العمومية المحلية وأفراد المجتمع المحلي وفعالياته، سواء أوجدت آليات المشاركة بمبادرة من الهيئات المحلية العمومية أو نتيجة نمو وتطور الوعي والتنظيم المجتمعي للمجتمع المحلي ومكوناته، من خلال مطالبته بأن يكون طرفاً في صناعة القرار التنموي، وهذه الآليات والممارسات تزيد قوتها ويتسع نطاق تدخلها حسب مستويات نوجزها في النقاط التالية:

(1) **تقديم المعلومة (providing information):** بتزويد المواطنين بمعلومات حول توجهات الهيئات

الرسمية تساعدهم على فهم الإشكالات المرتبطة باهتماماتهم لتعزيز قدرتهم على الرقابة والمساءلة.

(2) **التشاور (consultation):** هنا يتم توظيف المعلومات المقدمة من الطرف الحكومي من خلال

فتح المجال للاستماع لآراء المواطنين حول البدائل المطروحة، واستخدامها كتغذية راجعة في سيرورة

صناعة القرارات، مما يكسب القرارات المتخذة بعداً أكثر شمولية.

(3) **الإشراك (engaging):** بالعمل مباشرة مع المجتمع المحلي من خلال تشجيع ممثلين عن الأطراف الاجتماعية والاقتصادية لتقديم خيارات واقتراحات وأفكار إضافية ضمن البدائل المطروحة، ليكون القرار المتخذ ضمن اهتماماتهم وتطلعاتهم.

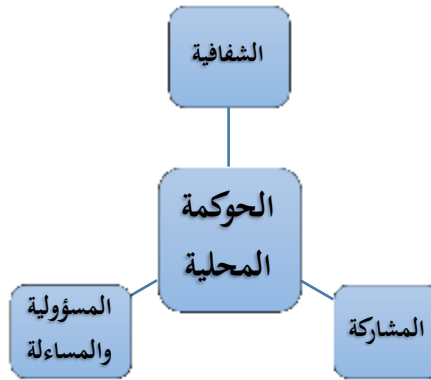
(4) **التعاون (cooperation):** في هذا المستوى لا يتم اتخاذ القرار بشكل مشترك وحسب وإنما يتم تشكيل قنوات وهياكل شراكة بين الهيئات الحكومية وممثلين الفاعلين المجتمعيين، تسمح باستنباط ورسم البدائل والحلول مباشرة بناء على رؤية ومقترحات المواطنين.

(5) **التمكين (Enabling):** من خلال دعم المبادرات المجتمعية المستقلة، بحيث يؤهل الطرف المجتمعي ليكون المسؤول الأساسي في عملية صناعة القرار، من خلال تبني مبادرات وحلول المواطنين وتجسيد مشاريع وبرامج تنموية تتماشى مع تطلعاتهم. هذا المستوى يتطلب تنظيمًا مجتمعيًا قويًا وتوفير كوادر بشرية ذات كفاءة تكون قادرة على القيادة الفعالة لمسؤولية القرارات المتخذة (مكي، 2021، صفحة 364). وعموماً فإنه بغض النظر عن المستوى الذي يتم ممارسته من التشاركية فإنه في كل مستوى يجب توكي ضرورة توفير أطر وضوابط كافية للحكومة في سيرورة الانتقال نحو اللامركزية، بل وكلما اتسع نطاق التشاركية وزاد عمقا كلما زادت الحاجة أكثر لهذه الضوابط (مكي، 2021، ص: 365).

2.3 المشاركة مركيزة للحكومة المحلية:

من المؤكد أن المشاركة هي إحدى ركائز وشروط تفعيل الحوكمة المحلية، كما تعد إحدى مقاييسها ومؤشراتها، إذ أن وجود ميكانيزمات وقنوات فعالة تمكن من مساهمة جميع الفاعلين في المسار التنموي للأقاليم المحلية ويسمح بوضع وتسطير السياسات واتخاذ القرارات التوافقية بين جميع الأطراف، والتي تسمح بضمان توظيف أمثل للموارد المتاحة محليا، وبما يحقق تعظيما لدالة المنفعة لكل طرف وعدالة أكبر في الاستفادة من العوائد، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلى من خلال توفير ركائز أساسية ثلاثة في حوكمة إدارة الشأن العام المحلي، هي: الشفافية، الشراكة، والمساءلة، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مرتكزات الحكومة المحلية



المصدر: (Mohamed Hadad, 2013, p :47)

● **الشفافية :** ويقصد بها حرية تدفق المعلومات، بحيث تكون في متناول الجميع بما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة، وهذا سواء في مرحلة انتاج المعلومة حول القرارات والمشاريع التنموية وعمليات تبني هذه القرارات، أو من حيث توخي الدقة الكاملة في الإفصاح عنها ونشرها والحرص على وصولها بفعالية لكل ذوي العلاقة، وهذا لا يعني فقط كيفية نقل وفهم المعلومات بسلاسة ومرونة وإنما يسمح مبدأ الشفافية بتوجيه التدفقات المعلوماتية بحيث يتم احداث تقارب في وجهات النظر، بالتالي التوصل لاتخاذ قرارات توافقية تأخذ بعين الاعتبار كافة الأهداف والاهتمامات، لهذا فإن وضع سياسة اتصال تشاركي فعالة هي من أهم الدعائم في تعزيز الشفافية والمشاركة من خلال قنواته المتعددة، وهذا يتطلب وجود منظومة قوية للاتصال التشاركي الذي تتكامل فيه قنوات الاتصال المؤسساتي (الاجتماعات الدورية، مجالس التشاور، الدعائم الإعلامية المكتوبة...) والاتصال المجتمعي (لجان الأحياء، الإعلام والصحافة المحلية...) (Eljaddaoui, 2020, p. 123)

● **المشاركة:** تعد المشاركة وسيلة لمنظومة الحوكمة القوية وغاية لها في نفس الوقت، فتمكين مختلف الفاعلين على الصعيد المحلي ومختلف القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمساهمة في إدارة الشأن المحلي، لا يرتبط فقط بالسعي نحو ترشيد الإدارة المحلية وقراراتها كما أشرنا له سابقا، وإنما يسهم كذلك في تعزيز قدرتهم على ممارسة الرقابة والمحاسبة، بالتالي تكامل في الأدوار بين القطاع العمومي والخاص والمجتمع المدني ، إلا أن هذا يتطلب العمل على تعزيز القوة التمثيلية لمختلف الفئات المجتمعية وكذا توسيع قنوات المشاركة وتنويع أشكالها.

● **المسؤولية والمساءلة:** يجب أن ترتبط طبيعة المساءلة وقوتها بحجم المسؤولية الموكلة، ويرتبط النقاش بمدى إحداث تعدد وتنويع في صور المساءلة وأطرافها، إذ أن العديد من الدول اتجهت نحو التركيز على خلق آليات جديدة للمحاسبة كإحدى استراتيجيات وسياسات تفعيل الحوكمة المحلية، وعدم

الاكتفاء بالمحاسبة التشريعية والقضائية بل توسيعها إلى صور أخرى من المحاسبة المجتمعية كالمحاسبة الشعبية والإعلامية ، بحيث يزيد هذا من ضمان أن المسؤولين يحرصون على تقديم الصالح العام وأنهم يؤدون مهامهم ويمارسون مسؤولياتهم بصدق ونزاهة ضمن ما تنص عليه التنظيمات والتشريعات وبما تم الاتفاق عليه.

3.3 الحوكمة المحلية التشاركية:

الربط بين الحوكمة المحلية والمقاربة التشاركية، تنتج حركة وسيرورة من لا مركزة القرار الاقتصادي التنموي من خلال بناء شبكة من الترابطات والعلاقات التكاملية بين الفاعلين المحليين في إطار من الشفافية والوضوح والثقة المتبادلة في إحداث تنمية محلية مستدامة وشاملة، تستجيب وتحقق متطلبات الأطراف المختلفة المرتبطة بصناعة القرار بشكل ديموقراطي وعادل.

وعليه فإن الحوكمة المحلية التشاركية تركز على كيفية إيجاد التوليفة المثلى من القواعد والممارسات والسلوكيات التي تسمح لمختلف القوى الفاعلة على المستوى المحلي من المساهمة والمشاركة الفعالة في صياغة وتجسيد البرامج والمشاريع التنموية (قناوي، 2018، ص:45-44).

4. نموذج الحوكمة المحلية في الجزائر ومكانة النهج التشاركي: الممارسات والتحديات

أولت السلطات في الجزائر و خلال العديد من المخططات والبرامج التنموية أهمية كبيرة لتوفير مناخ ملائم للجماعات المحلية حتى تقود بنجاح قاطرة التنمية المحلية في مختلف مناطق الوطن، إلا ان هذه الأخيرة لا تزال تجد نفسها مشلولة امام تنامي معدلات البطالة، الفقر وتدني جودة الخدمات العمومية ذات علاقة مباشرة بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وهو إشكال لا يرتبط بمدى توفر الموارد المالية التي تسمح لها بالتعامل ومعالجة هذه المظاهر ومحاربتها بقدر ما يرتبط بضعف أطر وأنماط التسيير وعدم تكييفها مع توجهات الإدارة العمومية الحديثة التي تركز على مبادئ الحوكمة، و العمل بمنطق النجاعة والفعالية.

1.4 مبررات الانتقال نحو الحوكمة المحلية في الجزائر:

برهنت العديد من التجارب في العالم أن نجاح التنمية المحلية مرهون بوجود اقتصاد وطني فعال ضمن نظام حكم راشد قوي، في حين أن المعطيات الحالية في الجزائر تبرز أن الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، ونظام تسيير منهك. فنمط الإدارة والتسيير في الجزائر خاصة تسيير الجماعات المحلية، كان دائما ومنذ نشأته يتأرجح بين نظامين متعارضين، النظام الأول يركز على المركزية التي تملئها ظروف الحفاظ على وحدة الدولة وضرورة مركزية المصادر المالية والحرص على

مراقبة وتوجيه استغلال الاستثمارات العمومية في العملية التنموية. أما النظام الثاني فيتركز على اللامركزية المندمجة مع البحث عن أكبر قدر من الديمقراطية في عملية إعداد المخططات التنموية والحد من مخاطر المركزية المفرطة واستبداد البيروقراطية مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التهيئة العمرانية والتوازن الجهوي.

فالجزائر اليوم، تعاني من وضعية عسيرة في اختيار النموذج المناسب لها، ولو أن الاتجاه للنظام الثاني لم يعد خيارا بقدر ما هو ضرورة للخروج بحلول فعالة تحدث حركية حقيقية في التنمية المحلية (صافي، 2012). وتكمن الصعوبة الأكبر في ترسيخ اللامركزية في التسيير أن هذه العملية تفرض مشاركة وبصفة فعالة لكل المتعاملين بالتنمية المحلية، المصالح الممركزة للدولة، الأحزاب السياسية، المنتخبون، المنظمات النقابية والحركة الجموعية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص والمواطنين، كل هذه العناصر هي مجتمعة في متناقضاتها، وهو ما يبرر الأهمية القصوى للعمل بمبادئ حوكمة قوية في التسيير المحلي، وتبرز هذه الضرورة أكثر وأكثر مع تنامي وتعدد صور ومظاهر الضعف والفشل التي تتخطى فيها أنظمة التسيير العمومي نتيجة ممارسات الإدارة المركزية، وعدم ترسيخ لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، هذه الصور المتعددة تشكل مجموعة من المبررات التي تفرض ضرورة التحول نحو حوكمة محلية تشاركية حقيقية و سنحاول إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- فشل نمط التسيير الحكومي المركزي وتعثر كل الجهود والسياسات والبرامج في إيجاد الحلول والسبل الكفيلة للخروج من متاهة التخلف والركود التنموي؛
- ضعف الإشراف الحكومي على تجسيد البرامج على المستوى المحلي وعدم القدرة على التحكم والرقابة الفعالة على توظيف وتخصيص الموارد ونجاعة المشاريع التنموية؛
- عدم قدرة النظام السياسي وهيكلته في الجزائر من إفراز تنظيمات وأجهزة ديموقراطية تشكل بصدق تمثيلا حقيقيا لمختلف الطبقات الشعبية وتوجهاتها واهتماماتها، وتتجح في إحداث تطورا حقيقيا في واقعهم التنموي.
- تقشي مظاهر الفساد في الدوائر والإدارات الحكومية الذي أضعف مردود الجهود الحكومية ليستفيد من عوائدها طبقة فاسدة طفيلية أحدثت نزيفا في موارد الدولة وأحكمت قبضتها على مصير المشاريع وأحدثت فوضى وتعطيلا في المسار التنموي؛
- عدم استفادات المواطنين من مكتسبات المشاريع التنموية نتيجة ضعف الخدمات العمومية المقدمة لهم في شتى المجالات، وهو ما خلق نوعا من الشرخ وأضعف ثقة المواطنين في الدولة ومؤسساتها وعلى قدرتها في إحداث النهضة التنموية المرجوة، وجعل المسار الديموقراطي يخسر فاعلا أساسيا يتمثل

في المجتمع المدني والقوى الممثلة له بالرغم من أن التنمية هي من أجل الإنسان ومن خلال الإنسان.

2.4. مخرجات الإصلاح بالأرقام:

بالرغم من خوض الحكومة الجزائرية في إصلاحات عديدة ومتلاحقة لتعزيز الأطر التشريعية التي تهدف نحو تعزيز ممارسات الحوكمة المحلية التشاركية في الإدارة المحلية، وكذا رصد موارد مالية ضخمة سنويا والموجهة نحو الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية، إلا أن واقع الأرقام يشير لعدم جدوى كل هذا، فما تزال الجزائر تصنف ضمن مستويات محتشمة في العديد من المؤشرات الدولية التي ترتبط بالإشكالات والقضايا ذات العلاقة بمعيشة المواطن وجودة الحياة، أو تلك التي تعكس فعالية السلطات الحكومية المركزية والمحلية والإصلاحات المعتمدة لتعزيز العمل بمبادئ الحوكمة المحلية التشاركية، وفيما يلي سنحاول التعرض لأهم هذه المؤشرات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

متوسط الفترة	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشر*
-0,94	-1,10	-1,06	-1,00	-0,90	-0,86	-0,85	-0,82	Voice and Accountability التعبير عن الرأي والمساءلة
-1,00	-0,86	-1,04	-0,84	-0,92	-1,10	-1,09	-1,19	Political Stability and Absence of Violence/Terrorism الاستقرار السياسي وغياب العنف
-0,52	-0,53	-0,52	-0,53	-0,59	-0,53	-0,50	-0,48	Government Effectiveness فعالية الحكومة
-1,23	-1,29	-1,30	-1,23	-1,19	-1,17	-1,17	-1,28	RegulatoryQuality الجودة التنظيمية
-0,81	-0,78	-0,82	-0,74	-0,86	-0,86	-0,86	-0,77	Rule of Law سيادة القانون
-0,64	-0,64	-0,62	-0,66	-0,60	-0,68	-0,65	-0,60	Control of Corruption السيطرة على الفساد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات موقع البنك الدولي:

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

* تتراوح قيم المؤشر ما بين (-2.5) و(+2.5) هذه الأخيرة التي تعبر عن مستوى عالي من الحوكمة

يعرض الجدول السابق مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 والمعدة من قبل البنك الدولي في تقريره السنوي حول الحوكمة العالمية، حيث سجلت الجزائر خلال هذه الفترة ضعفا في جل مؤشرات الحوكمة وهو ما تعبر عليه قيم الواردة في الجدول التي جاءت كلها بقيم سلبية، ويمثل مؤشر الجودة التنظيمية أسوأ مؤشرات الحوكمة (تراوح بين -1.28 و -1.23) بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، رغم بعض التحسن الذي عرفته في هذا الأخير، في حين يعتبر مؤشر فعالية الحكومة الأحسن بالمقارنة مع وضعية الجزائر في باقي المؤشرات (تراوح بين -0.48 إلى -0.52)، لكن يبقى ضعيفا هو الآخر.

إن هذه القراءة للأرقام الواردة في الجدول رقم (01) تعكس وضعاً وواقعاً هشاً لممارسات الحوكمة والحوكمة التشاركية في الجزائر خلال هذه الفترة، خاصة فيما تعلق بالتعبير عن الآراء والمساءلة وخاصة بعد دخول الجزائر في أزمة تراجع إيراداتها البترولية منذ 2014، الذي تزامن مع انتشار أشكال الفساد وعدم القدرة (أو الرغبة) في مراقبته ومحاربه وضعف سيادة القانون، وهذا التهميش لفواعل المجتمع من جهة وتفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى يفسر تراجع الاستقرار السياسي في الجزائر الذي أخذ عدد من المظاهر والأشكال منها الإضرابات والاعتصامات الشعبية.

وبالرغم من بعض الإنجازات المحققة في الجزائر ضمن المخططات التنموية الخماسية خلال العشرين سنة الفارطة خصوصا في مجال البنى التحتية والعمران و التهيئة الحضرية، إلا أن تدني أداء الجزائر ضمن هذه المؤشرات الدولية ذات العلاقة ليس سوى دليلا على ضعف جودة هذه الإنجازات وعدم جدوى الجهود الحكومية في التحول نحو منطق تحديث الإدارة العمومية وانتهاج التشاركية ولا مركزية القرار في التسيير المحلي، خصوصا إذا وضعنا في الحسبان تحسن المداخل المالية المتزامنة مع فترة سياسات الإصلاح نتيجة ارتفاع مداخل البترول خلال تلك الفترة ، ولعل المبرر الأكبر يتمثل في غياب للعمل الحقيقي بمبادئ الحوكمة في التسيير المحلي بالرغم من تغني العديد من السياسات والقوانين بضرورة ترسيخ لمبادئ الشفافية وتعزيز القدرة على المساءلة وسيادة القانون، وتعدد النصوص التي تضع السبل والآليات لذلك، بينما يقع الإشكال الحقيقي في أن التحديات ترتبط بمواضيع أخرى كبرى ذهبت بكل هذه الآليات والجهود هباءا دون تحقيق جدوى حقيقية من العمل بها ، سنحاول التعرض لها بأكثر تفصيل في ما يلي (المؤمن، 2018، الصفحات 221-223).

3.4. عوامل فشل تفعيل الحوكمة والنهج التشاركي في التنمية المحلية بالجزائر:

بناءً على ما سبق وفي ضوء المعطيات المحيطة يمكننا إيعاز فشل التحول نحو منظومة حوكمة محلية تشاركية ضمن السياسات التنموية المحلية في الجزائر إلى جملة من العوامل والتحديات نوجزها في العناصر التالية:

• الفساد الإداري والاقتصادي:

إن الفساد المتفشي في المجتمع الجزائري وفي أنظمتها السياسية والإدارية الاقتصادية هو من أشد الظواهر السلبية تعقيدا للوضع التنموي، نظرا لافرازاته السلبية المختلفة وطنيا ومحليا، فالإدارة العمومية تعاني من تفشي العديد من الممارسات الفاسدة كالمحابات والتعسف والرشوة والامتيازات التي أهدرت الموارد وضيعت فرصا هامة للتطوير والنمو، وخير دليل على ذلك هو المعدلات المرتفعة التي تسجلها الجزائر ضمن مؤشرات الفساد الدولية لأكثر من عقدين من الزمن، ولم تستطع لحد الآن إيجاد مخارج وحلول للحد من تفشي هذه الممارسات، إذ لا ترتبط هذه الممارسات بالإدارة المركزية وحدها (السلطات المركزية المسيرة لمختلف القطاعات كالقطاع المالي، الأشغال العمومية، الجمارك،... وغيرها) بل إن تداعياتها تتفرع إلى الإدارات العمومية المحلية بتورط العديد من المسؤولين المحليين في قضايا فساد ترتبط بتلقي الرشاوي واختلاس المال العام، وهو ما ينعكس على الوضع والحركة التنموية ويسبب انخفاض معدلات الاستثمار وتعطيل المشاريع، كما يضعف جودة وكفاءة التسيير العمومي (الحليم، 2016، الصفحات 97-102).

• ضعف التمثيل الشعبي وفقدان الثقة:

إن وجود هياكل عمومية محلية منتخبة ذات شرعية وممثلة لإرادة شعبية بعدالة ومصادقية لهو شرط أساسي لنجاح أي مسعى حقيقي لسياسات تفعيل التشاركية وحوكمة الإدارة المحلية، ولعل أن هذا الجانب يعد إلى جانب تفشي الفساد من كثر النقاط السوداء التي تشوب منظومة التسيير العمومي المحلي بالجزائر، وعلى ارتباط وثيق به، فضعف القوة التمثيلية للهياكل المحلية المنتخبة نتيجة تفشي مظاهر الفساد السياسي من خلال شراء الذمم والضمانات وخلق شبكة سلطة محلية موالية للنظام، من شأنه إضعاف شرعية هذه الأجهزة ومصادقيتها الأمر الذي يفقد ثقة أفراد المجتمع بمختلف قواه الفاعلة في أن هذه الهياكل ستكون حريصة على ضمان مصالحهم وأنها تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في إدارة الشأن العام، فلا تكاد تخلو الانتخابات المحلية في الجزائر من عمليات التزوير والفساد لصالح الأحزاب الحاكمة (سميلي، 2019، صفحة 10).

• **اللامركزية المقيدة:**

إن تجسيد منظومة حوكمة قوية على مستوى الإدارات المحلية بالجزائر يتطلب وجود نية واستعداد الحقيقي من طرف نظام الحكم والسلطات المركزية بأهمية إعطاء الوحدات المحلية استقلالية وصلاحيات كافية في إدارة الشأن المحلي بكفاءة، وهذا لا يتحقق بمجرد إصدار القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية التي توطر لذلك وإنما لا بد من تحقيق انسجام بين ما تدعو إليه هذه القوانين وبين أسلوب التعامل معها على أرض الواقع، من خلال إعادة مراجعة لمنظومة صناعة القرار بأكملها والتي تتداخل فيها اعتبارات أخرى تتعلق بمدى وجود انفتاح سياسي يتم فيه احترام مبادئ تداول السلطة وتوازن القوى واستقلالية السلطات، ومدى التخلي عن منطق السلطة من أجل السلطة لصالح منطق الكفاءة وتقديم الأفضل (Gaventa, 2005, pp. 21-24).

• **غياب رؤية استراتيجية وعدم تناغم وتكامل الأدوار بين نظم التسيير - الهياكل - التوجهات:**

إن استقرار الخيارات الاقتصادية يسمح ببلوغ وتحقيق الأهداف على مستوى كل البرامج سواء أكانت على مدى قريب أو على مستوى المدى البعيد، ما يسمح بضمان قوة ونجاعة المشاريع وديمومتها، ويتجلى ذلك محليا على مستوى فاعلية المبادرات والنشاطات التنموية المحلية بتحقيق ثباتها وتطورها، كل هذا يتطلب وضوح الرؤية الاستراتيجية المبنية على مشروع مجتمعي يعكس التجارب الماضية ويثمنها ويسعى لاستغلال الطاقات والمقومات الحاضرة لبناء نموذج تنموي مستقبلي مستدام يستجيب لمختلف التحديات، وهذا لا يتحقق سوى بتظافر وتناغم العديد من القوى والآليات، من خلال وضع أنظمة التسيير معاصرة مرنة وملاءمة لجسدي تطلعات هذه الرؤية الاستراتيجية، وكذا الهياكل والأجهزة والمؤسسات الكفؤة التي تلتزم بالعمل بهذه الأنظمة وتعمل وفق مبادئ النجاعة، فوجود شرح وعدم تناسق بين هذه العناصر الثلاث يسبب عدم استقرار السياسات وفوضى في المعايير وقواعد العمل والعبث في التسيير ويذهب بجهود الإصلاح المستمرة دون جدوى.

5. أولويات ومداخل الإصلاح:

على ضوء مجموعة التحديات التي تعرضنا لها سابقا والتي ترتبط بضعف نتائج الإصلاح في ترسيخ حوكمة التسيير المحلي وتفعيل الإدارة التشاركية المحلية، تبرز للسطح العديد من المواضيع والخيارات والتوجهات والممارسات التي من شأنها تدارك النقائص وإعادة توجيه مسار هذه الإصلاحات سنحاول التعرض لأهمها فيما يلي:

- **ضرورة توفير بيئة مساعدة تتبنى مبدأ اللامركزية في صناعة القرار وترسيخ ثقافة تساعد على العمل التشاركي:**

إن أهمية تعزيز اللامركزية تكمن في زيادة فعالية وحسن استجابة الإدارة المحلية للمتطلبات التنموية ويمنحها مساحات أكبر في صياغة الاستراتيجيات والبرامج التي تتوافق مع الخصوصيات والمزايا النسبية للمناطق المختلفة، وهذا لا يعني تفويض سلطة القرار الإداري وحدها بل تتطلب أرفاقها بتفويض للسلطة السياسية والجبائية والمالية كذلك ، فجاح المقاربة التشاركية من مدخل تفعيل اللامركزية يتطلب إعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المنتخبة المحلية وتعزيز أدوار المجالس المحلية المنتخبة في تنشيط التنمية المحلية والاستثمار، فالخضوع للإدارة المالية المركزية هو من أكثر ما يقيد الإدارة المحلية في الجزائر لتحقيق أهدافها وتغطية نفقاتها وترشيدها في ظل القيود التي تمارسها عليها الرقابة المالية المركزية. ودون توفير كل هذا تصبح هذه الأجهزة وسيلة تستغلها الدولة للتصل من مسؤولياتها في ضمان الخدمات العمومية (Bank, 2008, p. 33).

- **إعادة النظر في نظم التعيينات وتنمية الكوادر البشرية:**

يجب مراعات معايير توظيف صارمة في القطاع العام تعتمد على مبادئ الشفافية والنجاعة بحيث ترجح قاعدة الكفاءة والنجاعة والاختصاص على قاعدة الولاء والتملق، وهذا لا يكون إلا بتحديد معايير اختيار واضحة في التعيين بمراكز المسؤولية ودون ازدواجية، و كذا اعتماد سياسات أجور وتعويضات كافية(سمايلي، 2019، صفحة 10) كما يجب تبني سياسات تكوين وتطوير لتنمية قدرات الكوادر البشرية داخل المؤسسات الدولة وتطوير الأجهزة التنظيمية والعمل المؤسسي، بغرض دعم ورفع قدرة الكوادر البشرية والمؤسسات في صياغة الحلول للمشاكل المعقدة والمرتبطة بوضع السياسات واختيار طرق تنفيذها.

- **شفافية حقيقية (الرقمنة):**

إن غياب الشفافية وتكريس الضبابية هي من أهم العوامل المؤدية لانتشار الفساد في الإدارات الحكومية المركزية والمحلية على حد سواء، وتضعف قدرة الفاعلين المحليين في الرقابة والمساءلة. ولعل أن تنويع وتحديث قنوات الاتصال المحلي هو السبيل لتعزيز حجم الشفافية في الإدارات المحلية، وتبرز هنا أهمية الرقمنة واعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية ، ليس فقط بهدف زيادة مساحات التقارب بين الإدارة المحلية والمواطنين بل إن أهميتها الاستراتيجية أوسع من ذلك إذ تسمح ببناء نظم معلومات تمكن من اتخاذ قرارات ووضع سياسات اقتصادية أكثر رشدا كونها تزيد قدرة الفاعلين

المحليين على تقييم الخيارات وإدارة المخاطر المرتبطة باهتماماتهم ، كما تساعدهم على ممارسة الرقابة اللازمة وتعزز قدرتهم على المساءلة .

• **مراجعة نظم التمثيل الشعبي وآليات الانتخاب وضرورة تعزيز قوة التمثيل:**

ويرتبط الأمر هنا بمدى قدرة الأجهزة والهيكل التمثيلية الشعبية على إسماع صوت الجميع بما في ذلك الفئات الهشة والأقليات، دون أية معايير تمييزية وضمن قواعد عادلة في فرص التمثيل وبميكانيزمات شفافة وذات مصداقية، ولا يتأتى هذا سوى من خلال آليات انتخاب شفافة ونزيهة يختار من خلالها الأفراد ممثلهم بحرية تامة دون إكراه مادي أو معنوي أو تضليل أو تشويه وتزييف، وتتم بها العمليات الانتخابية بنزاهة وتكافؤ الفرص، ويعد التنظيم والضوابط القانونية لنظام الانتخابات حجر الأساس الضامن لتحقيق هذا من خلال تحديد اللوائح والضوابط ، إضافة إلى سبل الوقاية من التزوير من خلال آليات الفصل التام بين السلطات الإدارية والتنظيمية والرقابية(علي، 2015، الصفحات 208-219)

إلا أن كل ما سبق هو نتاج نظام سياسي وطني مستقر وديموقراطي، فلا يمكن احترام الضوابط القانونية والتنظيمية في نظام الانتخاب المحلي في ظل نظام سياسي مغلق يمارس الإقصاء ولا يتبنى مبادئ المشاركة والانفتاح السياسي، ففي ظل احتكار السلطة في الجزائر من طرف الأحزاب الحاكمة وغلق اللعبة السياسية وفساد نظام الانتخابات، تولدت آثار سلبية عديدة على العمليات الانتخابية، على رأسها عزوف الناخبين عن المشاركة السياسية وفقدان ثقتهم في شرعية المرشحين.

• **التمكين المجتمعي وقوة مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز قيم المواطنة:**

إن قيام مؤسسات مجتمع مدني قوية وذات تأثير هو جزء لا يتجزأ من سيورة التحول نحو اللامركزية التشاركية، ويعد المجتمع المدني الحيوي والفعال أحد أهم دعائم الحكومة المحلية بحيث تلعب مؤسساته دورا رقابيا مهما. وتشمل مؤسسات المجتمع المدني مجموع الجماعات المهنية، والاتحادات العمالية والمنظمات الغير حكومية والحقوقية بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية، التي تعتبر وسيطا شعبيا يوطر قوى المجتمع تحت غطاء مهكل وقانوني، ويعد أداة هامة للتمكين المجتمعي كونها همزة الوصل بين الأفراد ومؤسسات الدولة، ونجاحه في التأثير إيجابيا على التنمية المحلية يرتبط بطبيعة الأطر القانونية والتنظيمية التي تضعها الدولة لتأسيسها ونشاطها، ومدى منحها المساحات الكافية للتدخل، ووجود إرادة جادة لإقامة علاقة تشاركية معها بحكم أن لها القدرة الأكبر على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة التحديات التنموية محليا أكثر من أي فاعل آخر(عاشوري، 2016، الصفحات 254-258).

وبالرغم من أن عدد الجمعيات في الجزائر تجاوز 120000 جمعية وطنية ومحلية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات لعل أبرزها طبيعة الخطابات والتوجهات التي تتبناها والغير مبنية على برامج ومشاريع عمل حقيقي، وإنما في أحيان كثيرة هي متبناة من طرف الأحزاب الفاعلة سياسيا، وقد تم استيعاب العديد منها من طرفها وتحولت لأداة للتعبئة السياسية، بالتالي فالسلطة خلقت مجتمعا مدنيا موازيا للمجتمع المدني الحقيقي الذي غيب وقيدت نشاطاته وعرقلت برامجه منذ التأسيس، ضف إلى ذلك تحديات أخرى كضعف التمويل والتبعية المالية في أغلب الأحيان للدولة، وهو ما يحد من فعاليته ونشاطه.

6. خاتمة:

تهدف الحوكمة المحلية إلى تعزيز التفاعل البناء والإيجابي بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي، وتكمن أهميتها في أنها أضحت من المقاربات المهمة لدراسة توجه الدولة التنموي، ومدى سعيها للتطوير والتحديث المستمر لأجهزتها الإدارية وتنظيمها البيروقراطي، في إطار إضفاء صبغة الحوكمة المؤسساتية المحلية ومحاولة تفادي إشكالات التنمية الجهوية بحلول واقعية للدولة والوحدات المحلية وللمجتمع بصفة عامة.

وقد أثبتت التجارب العالمية التنموية أن الحوكمة المحلية هي أساس التنمية الوطنية الشاملة، وعليه استوجب على كل الجهات الرسمية والمسؤولة عن تسيير القطاعات الحيوية في الدولة أن تضمن أطروحات الحوكمة في خطبها السياسية، باعتبارها نسقا متكاملا من الآليات والميكانيزمات المؤسساتية التي تدفع باستدامة التنمية المحلية وترقية الوحدات المحلية بالإضافة إلى تحسين الخدمات العمومية المنشودة.

ولعل أن من أهم المداخل التي تحقق بها هذه الأهداف هو توفير المناخ الملائم لنجاح التوجه التشاركي في التنمية المحلية، باعتبار المشاركة أحد دعائمها الأساسية، والتي أصبحت تفرض نفسها بقوة كضرورة في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج العمومية، فهي توفر الأطر والضوابط اللازمة للتحويل نحو اللامركزية وتشارك سلطة صناعة القرار في إطار من الشفافية، العدالة وسيادة القانون، كما توفر مساحة كافية للرقابة والمساءلة بمختلف أبعادها، والتي تعد ضمانات لحماية المال العام والمصلحة العامة، وتزيد من فرص تحسين جودة التسيير المحلي.

وعلى ضوء ما جاء في البحث من جملة التحديات والإشكالات التي يواجهها التسيير المحلي في الجزائر، وفشل تفعيل مبدأ التشاركية نتيجة ضعف أطر الحوكمة المحلية، التي تتجلى في صور عدة أبرزها الفساد السياسي والاقتصادي، لا بد من التعجيل بتدارك الوضع وتصحيح الأمور في ظل

المستجدات الإقليمية والدولية والتطور التكنولوجي ومتطلبات العدالة الجهوية، فالتنمية اليوم لا يمكن أن تتحقق إلا بتجنيد القوى والمقومات القاعدية، وفقا لمقاربة تشاركية يتم فيها التفاعل الإيجابي والبناء بين السلطات التشريعية والتنفيذية المركزية والمحلية تحت غطاء الحكم الراشد ، ويجند فيه الخبراء والمختصين إلى جانب الخيرين في المجتمع من الفاعلين سواء خبراء ومهنيين ومتعاملين اقتصاديين، مع الإشراف الفعلي لجمعيات المجتمع المدني، لأجل وضع سياسة حقيقية للتخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة التي تستجيب لتطلعات الجميع.

7. الإحالات والمراجع:

- ابن بادة عبد الحليم، 2016، ظاهرة الفساد الإداري كعائق أمام نجاح سياسات التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، المجلد 2016، العدد 7
- أحمد باي، رؤوف هوشات، 2017، المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر
- أم السعد عبد الرحمان مكي، 2021، دور آلية المقاربة التشاركية في اتخاذ القرار المحلي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد: 2 العدد: 4
- بوحنية قوي، 2014، المجتمع المدني الجزائري: بين أيديولوجيا السلطة والتغيير السياسي، مركز الجزيرة للدراسات
- زهيرة بن علي، 2015، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر
- عبد الرحيم قاسم قناوي، 2018، المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني، دار البشير للثقافة والعلوم، الأردن، الطبعة الأولى
- عبد القادر صافي: الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل الحكومة، نشر في صوت الأحرار يوم 19 - 11 - 2012، consulté le 26/12/2021
- فريد لخنش، جمال الدين عاشوري، 2016، مؤسسات المجتمع المدني وسبل خلق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المداد، المجلد الرابع، العدد 2
- فضيلة بوطولة، نوفل سمايلي، 2019، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، المجلد الأول، العدد 2019
- قصار الليل جلال، ناجي عبد النور، 2018، نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث، العدد 05
- مايج شبيب الشمري، حسين على الشامي، 2018، الحكومة والنمو الاقتصادي، عمان، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
- مرزوق عنتر، سي حمدي عبد المومن، 2018، الانتقال إلى الحكومة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث، المجلد رقم 08، العدد 1
- يحيى باي نجاح، 2017، دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد: 1
- Eljaddaoui,A.etEljaouhari, S , 2020,la mise en place de l'approche participative pour le développement territorial : quels outils communicatifs indispensable, revue AME, vol2, N°3
- John Gaventa , 2005,strengthening participatory approaches to local governance : learning the lessons from abroad, national civic review
- Mohamed Hadad, Mohamed Amir Bouzaida , 2013 développement local et gouvernance territoriale : enjeux et perspectives post-révolution, Journal of Academic Finance
- NourdineAissoui, saidBrika ,novembre 2016, approche participative et développement local : quelques expériences sur les zones défavorisées et les zones enclavées, séminaire international sur le développement des zones frontalières
- World bank, 2008, decentralisation and local democracy in the world
- <http://hdr.undp.org/en/content/download-data>
- <https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>